AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد الخاص، يونيو 2021
E-ISSN: 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.si.21n

القراءات المعاصرة لصحيح البخاري
مدارسها، منطلقاتها، أمثلة على طعونها في الصحيح
Contemporary Readings of Sahih Al-Bukhari
Its schools, its starting points, examples of its challenges at Sahih

مدبر حليم
ماجيستير اقتصاد إسلامي، جامعة صباح الدين الزعيم، إسطنبول
Medebbeur Halim
Master Student, Islamic Economics, Sabahattin Zaim University, Istanbul. 00905385190977 Email: halimmedebbeur77@gmail.com

ملخص

يُعتبر صحيح البخاري أهم مرجعٍ حديثي عند أهل السنة، وبهذا تظهر أهمية الدراسة المتعلقة به، وكان الصحيح ذا منزلةٍ عاليةٍ على مر العصور، لكن في العصر الحديث بدأ الخوض فيه من جهة عدم صلاحية أحاديثه في الاحتجاج، وهذه الورقة العلمية سترصدُ معالم القراءات المعاصرة له، ببيان مناهجها، وأنواعها، وأصول استمدادها. وتكمن أهمية الدراسة من جهة الحاجة لمعرفة هذه القراءات المعاصرة رصداً لها وابرازاً لدورها في الطعن في الصحيح خصوصاً، والسنة النبوية عموماً. واعتمدت الورقة على المنهج الاستقرائي التحليلي بجمع المعطيات، وتحليلها حسب طبيعة الدراسة، مع استخدام المنهج الاستنباطي بأخذ تصورٍ شاملٍ لهذه القراءات المعاصرة. وتتجلي مشكلة الدراسة في توجه القراءات المعاصرة لصحيح البخاري طعناً وقدحاً فيه، وهذه القراءات تعددت مناهجها واستمداداتها، والصور التطبيقية لطعن هذه المدارس في صحيح البخاري، وللإجابة عن ذلك كان لابُدَّ من وضع أربعة مطالب فيها، وهي: منزلة صحيح البخاري عند أهل الحديث، ونشوء القراءات المعاصرة لصحيح البخاري، وأهم المدارس المعاصرة الطاعنة في صحيح البخاري، وصور من قراءة المعاصرة لبعض احاديث صحيح البخاري، وأخيرا الخاتمة مع النتائج والتوصيات .وتتمثل نتائج الورقة في وجوب العناية بكل علوم السنة، وتكثيف الدراسات حول صحيح البخاري، والدعوى لإنشاء مركز علمي عالمي لرصد القراءات المعاصرة للسنة ومواجهتها. **الكلمات المفتاحية:** السنة النبوية، صحيح البخاري، القراءات المعاصرة، الطعن في الحديث النبوي.

Abstract

Sahih al-Bukhari is considered the most important hadith reference among Sunnis, and by this the importance of the study related to it appears, and the sahih has been of high standing throughout the ages. But in the modern era, he began to delve into it in terms to the inappropriateness of his hadiths in protest, and this scientific paper will monitor the features of contemporary readings by stating their methods, types, and derivation. The importance of the study: on the one hand the need to know these contemporary reading to monitor them and highlight their role in challenging the Sahih and the Sunnah in general. Methodology of the study: the paper relied on the inductive analytical method by collecting data and analyzing it according to the nature of the study. With the use of the deductive method by taking a comprehensive view of these contemporary readings. Problem the study: what are the most important contemporary readings of Sahih al-Bukhari as a stab and insult? What are types, methods, and derivation of these readings? What are the applied images outlined in the appeal against Sahih al- Bukhari? To answer this, it was necessary to develop five sections. Namely: the status of Sahih al-Bukhari among the people of hadith, the emergence of contemporary readings of Sahih al-Bukhari, the most important contemporary schools of contention in Sahih al-Bukhari, pictures of conclusion with findings and recommendations. The results of the paper are represented in the necessity to pay attention to all the sciences of the Sunnah, to intensify studies on Sahih al- Bukhari, and the call to establish a global scientific center to monitor and confront contemporary readings of the Sunnah.

Keywords: Prophetic Sunnah, Sahih al-Bukhari, Contemporary readings, Challenging Prophetic Hadith.

المقدمة.

لَمَّا كان صحيح البخاري هو قبة كتب الحديث صحةً، فقد أولى له المعاصرون الأهمية التي تليق به، شرحاً لمتونه ودراسةً لأسانيده، وتعددت المؤلفات في ذلك، مع توافقهم على صحته. وبالمقابل نتيجة الاحتكاك بين المسلمين والغربيين من جهة، وبين أهل السنة وغيرهم من جهةٍ أخرى، فقد نشأت في بداية القرن الرابع عشر مدارسٌ متعددةٌ، بغرض النظر في صحة استدلال أهل السنة بأحاديث صحيح البخاري.

وهذه المدارس على تعددها واختلاف مشاربها وأفكارها، فإنه يُمكن حصرها في خمسة مدارس كبرى، وهي: القرآنيون والعقلانيون والحداثيون والشيعة الرافضة والمستشرقون، وهم وإن اختلفوا في تقعيداتهم وتأصيلاتهم إلا أنهم متفقون على الطعن وبشدة في صحيح البخاري دون منهجٍ واضحِ المعالم، ولهذا تراهم ينقل بعضهم الحجج من بعض رغم تباين أصول مذهبهم.

ولهذا كان توضيح هذه القراءات من جهة نشأتها، ووجه قراءتها لصحيح البخاري مهمٌ، وذكر الأمثلة التطبيقية من هذه المدارس له أهميته إحقاقاً لمنهج أهل الحديث في العدل مع المخالف، وعلى هذا كانت هذه الورقة العلمية، التي قسمت إلى أربعة مباحث مع مقدمة وخاتمة:

المبحث الأول: تدوين البخاري لصحيحه ومنزلته عند أهل الحديث

المبحث الثاني: نشوء القراءات المعاصرة لصحيح البخاري وأهم مدارسها

المبحث الثالث: شبهات المعاصرين في قراءتهم لصحيح البخاري

المبحث الرابع: صور لنقد المدارس المعاصرة لأحاديث صحيح البخاري

وختمت الورقة بخاتمة اشتملت على جملة من النتائج والتوصيات.

2. المبحث الأول: تدوين البخاري لصحيحه ومنزلته عند أهل الحديث

لم تُدون الآثار النبوية في دواوينٍ مرتبةٍ في عهد النبوة لسعة حافظة الصحابة، وصفاء ذهنهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، كما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهوا عن كتابة السنة خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم (Hamīd)، فكان الغالب على السنة النبوية في عهد النبوة أن تُنقل شفاهياً، وإلا فقد ثبت كتابتها في نصوص متكاثرة كقوله صلى الله عليه وسلم: "اكتبوا لأبي شاه" (Al-Bukhārī, 1422h)، وما كتبه صلى الله عليه وسلم عمرو بن حزم وأرسله إلى اليمن (Ibn Hibbān, 1414h)، وبعد انتشار الصحابة في البلدان وكثرة الطلبة فقد كثرت الكتابة وتوسع الناس فيها، فأُحصي نحواً من 52 صحابيا أكثرهم من المكثرين ممن كان يَكتبُ أو يَكتبُ طلبته (Al-A'żamī, 1400h)، ونحواً من 98 تابعي الكثير منهم من المكثرين ممن تُوفوا قبل نهاية القرن الأول مِمَّن كان يكتب السنة (Al-A'żamī, 1400h)، وهذه المرحلة كان يقصد بها غالباً حفظ الحديث الملفوظ.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين التدوين العام للآثار، بسبب انتشار العلماء في الأمصار وكثرة الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري القدر (Ibn Hajar, 1379h)، فبدأ أهل الفن في كتابة التصنيف الكمّي للحديث النبوي بجمع الكتب الشاملة على الفقه والحديث

والتفسير في مصنفٍ واحدٍ، قال الحافظ: "فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام، فصنف الإمام مالك "الموطأ" وتوخي فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنف ابن جريح بمكة، والأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم" (Ibn Hajar, 1379h).

ثم بعد ذلك كثُر وضع القواعد الحديثية، والنقد الحديثي، ومقارنة المرويات، فبرزت معالم علم الجرح والتعديل، وكانت الحاجة مُلِحة لظهور المصنفات الخاصة بالحديث النبوي دون غيره من الآثار، واختلفت

أنماط الكتابة في ذلك مع اتفاقهم على جمع السنة النبوية المرفوعة دون غيرها، فقال الحافظ: "إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي خاصة وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى الكوفي مسنداً، وصنف مسدد البصري مسنداً، وصنف أسد بن موسى سنداً، وصنف نعيم بن حماد نزيل مصر مسنداً. ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك آثرهم، فقلَّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معا كأبي بكر بن أبي شيبة" (Ibn Hajar, 1379h).

وبعد هذه المراحل كان لزاماً أن تأتي مرحلة مغايرة، وهي إنتقاء الروايات الصحيحة في مصنفات مفردة، فكان البخاري أول من سلك هذا المسلك، قائلا: "كنا عند ابن راهويه

فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح" (Al-Khaţīb Al-Baghdādī, 1422h).

واشتمل تأليفه للجامع الصحيح على منهجٍ شاملٍ:

فأما مدة كتابته فكانت طويلةٌ ليتوخى دقة التنقيح، فقال البخاري: "صنفت "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجةً فيما بيني وبين الله تعالى" (Al-Dhahabī, 1413h) وفي هذه المدة كان مشتغلاً في تأليفه وتصنيفه وجمعه وترتيبه وتبييضه وتنقيحه، وهي مدة استغراقه في رحلاته إلى الأقاليم والأقطار.

وأما إنتقاءُ أحاديث صحيحه، فكان من محصول ما روي وما سمع، فقال البخاري: "أخرجت هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث" (Al-Bājī, 1411h)، فانتقى مِمَّا صح لديه وتجمع عنده من الحديث الصحيح.

وأما هيئته أثناء كتابته للجامع، فكان يكتب الحديث في جامعه بعد الاغتسال والاستخارة، فقال البخاري: "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين" (Al-Khaţīb Al-Baghdādī, 1422h).

وأما أول مكانٍ بدأ فيه تأليفه فكان المسجد الحرام، ووضع تراجمه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره (Al-Khaţīb Al-Baghdādī, 1422h)، ثم كان يزيد فيه كلمَّا سافر الى بلدٍ واستقر بها، ولهذا ذهب الحافظ ابن حجر إلى القول بأن البخاري ابتدأ تصنيفه في المسجد الحرام، ثم أكمله وبيضه بمرور الأيام، بدليل طول مدة تأليفه (Ibn Hajar, 1379h).

وأما من جهة شيوخه في الصحيح، فالبخاري سمع أكثر من ألف شيخ فقال: "كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليسفيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص" (Al-Dhahabī, 1413h).ولكنه لم يرو في صحيحه إلاّ عن 289 راوياً (Hājī Khalīfah, 1941)، وهذا التخصيص من باب إنتقاء الشيوخ.

وأما من جهة عرضه على شيوخه ليعرف رأيهم فيه، فقال العقيلي: " لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة" (Ibn Hajar, 1379h).

وأما من جهة تنقيحه المرة تلو الأخرى قبل أن يخرجه للناس، فقد كتبه عدة مرات، فقال البخاري: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" (Al-Dhahabī, 1413h).

ولهذا توافق النقاد على علو كعب الجامع الصحيح للبخاري، فقال النسائي: " ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل" (Ibn Hajar, 1379h)، وقال الإسماعيلي: "نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعا كما سمي لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث نقلته والعلم بالروايات وعللها، عالماً بالفقه واللغة وتمكنا منها كلها، وتبحراً فيها، وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك، فبرع وبلغ الغاية فحاز السبق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه الله ونفع به" (Ibn Hajar, 1379h)، وقال السجزي: " أجمع أهل العلم – الفقهاء وغيرهم – على أن رجلاً لو حلف

بالطلاق: أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته" (Ibn Al-Salāh, 1423h) والنصوص في ذلك عن أهل العلم كثيرة جداً.

3. المبحث الثاني: نشوء القراءات المعاصرة لصحيح البخاري وأهم مدارسها

واكب بداية القرن الرابع عشر الهجري ظهور مدارس معاصرة، اتفقت على توجيه الطعن لصحيح البخاري إما كلياً أو جزئياً، مع اختلاف مشاربها ووجه الطعن فيه، ويمكن إجمال هذه المدارس في:

1.3– القرآنيون: وهم الذين لا يرون الأخذ بالسنة مطلقاً، وإن كانت هذه الطائفة لها أصلٌ عند بعض الخوارج قديماً الذين استنكروا نصوصاً كثيرة في السنة (Mazrū'ah)، لكن دون الغلو بعدم العمل بها كلية، ومن أسباب انتشارها أنه انتمى إليها غير واحد من الأدباء المعاصرين الذين لم يُعرف عنهم التضلع في العلم الشرعي (Al-Sabā'ī, 1402h).

وأبرز حججهم في ذلك أن السنة دُوِّنت بعد عصر النبوة بمدة، ولا يُمكن أن يُعرف ثقة الرواة من ضعيفهم، وأن أسباب الجرح والتعديل كانت غير علمية، وانجر القرآنيون للطعن في صحيح البخاري بشبهتين مشهورتين هما: تأخر كتابة الصحيح عن زمن النبوة، وفقدان النسخة الخاصة للبخاري. فأما الشبهة الأولى ففيما سبق ذكره من مراحل كتابة الحديث غنية عن تكرار الرد، وأما الشبهة الثانية فيرد عليها من وجوه:

1.1.3. الوجه الأول: أن النسخة التي كانت بين يدي البخاري قد أملاها على طلبته وسمعوه منه، قال الفربري: "سمع الصحيح من أبي عبد الله تسعون ألف رجل" (Al-Khaṭīb

(Al-Baghdādī, 1422h) ،فالكتاب انتشر عندهم وسمعوه وكتبوه، وكانت نسخهم طبق الأصل عن النسخة الأصلية، والسماع من الشيخ من أوثق طرق التحمل (Ibn Al-Salāh, 1423h)، فلو ضاعت الأصلية فلا يضرُّ ذلك شيئاً، كما نجد الآن في زماننا الكتاب الواحد يطبع بملايين النسخ ولا تُعرف النسخة الأصلية للكاتب.

2.1.3. الوجه الثاني: ليس من شرط تحقيق المخطوطات عند المعاصرين وجود النسخة الأصلية للكتاب، بل يُغني عن ذلك ثبوت صحة نسبة الكتاب للمؤلف، كصحة إسناد النسخة من الناسخ إلى المؤلف، أو تطابق السماعات المدونة على طرة الكتاب وغير ذلك من طرق إثبات النسخة إلى كاتبها.

3.1.3. الوجه الثالث: في العالم آلاف النسخ من صحيح البخاري شرقاً وغرباً في المكتبات الإسلامية وغيرها، ولا يوجد أي اختلاف جوهري بين تلك النسخ، رغم اختلاف بلدانها وتغاير أزمنة نسخها، وكل هذا مدعاة إلى أن الأصول الخطية نقلت من نسخة واحدة.

4.1.3. الوجه الرابع: أن أقدم نسخة وجدت للصحيح محفوظة في جامعة كمبردج فيها 52 قطعة، وقدم المستشرق مارجليوت دراسة حولها تفيد أنها نسخة أبي زيد المروزي المتوفى 371 عن شيخه الفربري، وقام بنشرها سنة 1936 وهذه النسخة الخطية متوافقة تماما مع النسخ الخطية الموجودة في باقي دول العالم (Al-Salūm).

5.1.3. الوجه الخامس: أن نسخة البخاري الأصلية كانت عند تلاميذه، فقال أبو إسحاق المستملي: "انتسخت كتاب البخاري من أصله كان عند محمد بن يوسف

الفربري" (Al-Bājī, 1411h)، فقوله "من أصله" أي نسخة البخاري التي قابل عليها الفربري ما كتبه إملاءً.

2.3. الشيعة الرافضة: فكان السيد ابن طاووس (المتوفى 664)، هو أول من كتب في علوم الحديث عندهم ثم تابعه تلميذه ابن طاهر الحلي المتوفى (726) (Al-Zaghīr, 2010)، فكان هذا التأخر يدل على نقصٍ فادحٍ في عناية هذه الفرقة بالحديث وعلومه

ورغم ذلك فقد وجَّه بعض المتأخرين منهم سهام الطعن لصحيح البخاري، فكتب فتح الله النمازي

الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة (1266- 1339) كتابا في نقد الصحيح ولم يسمه، غير أن تلميذه آقا برزك الطهراني (1293- 1389) نسبه لنفسه باسم "القول الصراح في نقد الصحاح" وقد ملأه سباً وشتماً بدعوى معارضة أحاديث الصحيح لعقائد الرافضة، وتتابع عددٌ من الشيعة على اختصار هذا الكتاب أو استنساخه دون جديد يُذكر، مثل "البخاري وصحيحه" لحسين غيب غلامي، و"الصحيحان في الميزان" لمحمد العبيدان القطيفي، ثم كتب محمد الصادق النجمي "أضواء على الصحيحين"، والذي جمع فيه كل نقد وجده على الصحيح ولو كان من المستشرقين (Al-Zaghīr, 2010).

وكانت أصول النقد عندهم مبنية على دعوى مخالفة أحاديث صحيح البخاري لعقائد الرافضة في أهل البيت والصحابة ونحو ذلك، ولهذا لم يكن هذا النقد مبنياً على قواعد علمية، بل كان الكثير منه مأخوذاً من كتب بعض المنتسبين لأهل السنة من المعاصرين،

وعلى رأسهم كتب أبي رية صاحب "أضواء على السنة النبوية"، وهذا ما صرح به أبو رية نفسه (Al-Riḍawī, 1418h)، وكل هذا يُوضِّح الفقر النقدي الحديثي عند الرافضة.

3.3. الحداثيون: وهم مجموعة من المفكرين الذين أُعجبوا بالمدرسة النقدية الغربية، فقاموا بنقل منهجية النقد الغربي للنصوص الكنسية باختلاف مدارسها، لنقد نصوص الشريعة الإسلامية خاصة السنة النبوية، وعلى رأس هؤلاء محمد أركون وعلي الجابري وحسن الحنفي ومحمد شحرور (Al-Miṣrī, 2010)، ومن ثمَّ توجهت سهامهم للطعن في صحيح البخاري من جهتين:

الجهة الأولى: جهة ثبوت الكتاب: وتوجهت قراءاتهم إلى أربع جهات، وهي:

أ-انعدام الدليل النقلي الخالص: وأن الأخبار تعتمد لصحتها على العقل، وهذا غير صحيح مطلقاً، فالبشر لا زالوا قديماً وحديثاً يعتمدون على الأخبار النقلية في حياتهم كلها إذا ثبت عندهم صدق ناقلها.

ب- تحريف شروط أصحاب الصحيح: بحيث جعلوا شروط الصحيح صحيحة من مؤلفيها، لا أنها

صحيحة في نفسها، وعلى هذا جعلوا ما رواه البخاري صحيحاً عنده ولكنهم غير ملزمين به، وكل هذا النظر خارج عن قواعد علم الجرح والتعديل، فالبخاري وغيره لهم شروط في تصحيح الحديث متفق عليها بين أهل الحديث ولا يختلف في ذلك أحد منهم وهي ثقة الرواة وثبوت الاتصال وعدم العلة فقال ابن الصلاح: " الحديث الصحيح هو المسند الذي

اتصل اسناده، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً، فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث" (Ibn Al-Salāh, 1423h)، وهناك شروطٌ خاصة ببعض المحدثين قد يكون فيها تشددٌ أو تساهلٌ، فأما جعل الشرط الخاص هو الأصل فالأمر ليس كذلك، فلا بُدَّ من التفريق بين الأمرين.

ت- عجز علوم الإسناد عن تمييز متون الأحاديث الصحيحة: وهذا تجاهلٌ منهم لعناية علماء الحديث بعلوم الحديث المتعلقة بالمتون الحديثية، وأنهم كثيرا ما يطعنون في الأحاديث من جهة مخالفة متونها للسنة الصحيحة وهذا عندهم كثير منتشر.

ث- الطعن في تدوين السنة: وسبق الرد عليه (Al-Miṣrī, 2010).

الجهة الثانية: المنطلقات المتعلقة بدلالة بعلوم الدلالة: وكان الطعن فيها من جهات:

أ- معاملة النصوص النبوية معاملة التراث وليست بوحي: ولهذا كانت متون الأحاديث عندهم تنتقد وفق الرؤى الحداثية المعاصرة دون طرق فهم النصوص الشرعية المستمدة من علم أصول الفقه.

ب- أن الخطاب الديني خطاب لغوي: ولهذا استخدم الحداثيون المنهجيات التاريخية والأَلْسنية والأنثروبوجية المعاصرة بدعوى تفكيك الخطاب، وكل هذا منهم مبني على

خضوع النصوص للزمان والمكان، وهذا خلاف الأصل، فالوحي صفة كلام الله وهو منزه عن سلطة الزمان والمكان.

ت- النصوص الشرعية لا تقول الحقيقة: بل قد تكون حجاباً لها، وهذا مبني على أن النصوص حاجبةٌ للحقيقة لا كاشفةٌ عنها، وهذا الأصل عبثي فيما يتعلق بالكلام البشر فكيف بكلام الله، المنزه عن مثل

هذا النظر (Al-Miṣrī, 2010).

وبهذا يظهر أن الحداثيين تنكبوا عن طريق أهل العلم في تصحيح الحديث، وفهمه، بناءً على علمي علوم الحديث وأصول الفقه، واستبدلوا ذلك بالمنهج الحداثي المعاصر. ولهذا كانت طُعونهم في صحيح البخاري كليةً، ولم يشتغلوا كثيراً بنقد النصوص الخاصة في الصحاح.

4.3. العقلانيون: وهي مدرسة تعتمد في قراءتها المعاصرة للسنة النبوية على الأصول العقدية والفكرية للمعتزلة، وتتكون هذه الطائفة من بعض الفرق العقدية الموافقة للفكر المعتزلي، وبعض الجماعات الدينية المعتنقة لهذا الفكر، بالإضافة إلى الكثير من الأدباء والمفكرين، وتتمثل منطلقات هذه القراءة في أصلين:

أ- تقديم الدليل العقلي على النقلي: فجعلوا العقل هو المرجع لا الوحي، وأن الوصول للمعرفة لا يكون إلا بواسطة الدليل العقلي، وأن العقائد الإسلامية لا يُؤخذ بها إلا بعد

اختبارها بالمعايير العقلية، وانجر ذلك لهدم أحاديث الإيمان بالمعجزات وخوارق العادات، وكل ما ورد فيها من أحاديث في الصحيحين وغيرهما.

ب- التشكيك في عدالة الكثير من الصحابة: خاصة كبار الرواة وعلى رأسهم أبو هريرة رضي الله عنه، والطعن في غير واحد منهم في أنه يأخذ عن أهل الكتاب، وهذا الطعن في أبي هريرة قديم وقد تلقفه المعاصرون، فقال أبو شهبة: " نقل لنا العلامة ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث" الكثير مما رمى به أبو هريرة في القديم من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء، ولم نر أحداً يعتد به من أئمة العلم في الإسلام تعرض لأبي هريرة بما يغض من شأنه أو يحط من قدره، ثم جاء بعض المستشرقين فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها، ثم طلعوا علينا بآراءٍ وأحكامٍ جائرة، ولعل من نافلة القول أن أنبه إلى الأغراض السيئة التي يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم، التي هي امتداد للحملات الصليبية، والتي يقصدون منها تقويض دعائم الإسلام" (Abū Shuhbah, 1406h). وبهذه الأصول كانت طعونهم في صحيح البخاري مبنية على تأصيلات عقدية (Dhīb Al-Naşr).

وانبنى على ذلك عدة منطلقات فكرية، منها:

أ- ضعف الإيمان بالغيب: وهذا ما جعلهم يطعنون في روايات صحيح البخاري المتعلقة بالغيب، وجعلوا الدراسات التجريبية الحسية المعاصرة هي الحكم على روايات الصحيح.

ب- عدم تعظيم النصوص النبوية: بناءً على عدم التفريق بين السند إلى المتن الذي هو محل النظر والبحث، وبين الكلام النبوي الثابت عنه فهو محل التعظيم.

ت- جعلهم الأخذ بظواهر النصوص النبوية من باب التقليد: وعارضوا ذلك بأن العقل يمنع من ذلك ولم يفرقوا بين التقليد المذموم شرعاً وعقلا، وبين الإيمان بما تضمنه الدليل (Dhīb Al-Naṣr).

5.3. المستشرقون: بدأ المستشرقون مبكراً في توجيه سهام الطعن للسنة فكان كتاب هربلو المتوفى 1695 أول من كتب في ذلك، ثم كانت كتابات سبرنجر (المتوفى 1893)، وميور (المتوفى 1905)، وكايتاني (المتوفى 1926)، تُأسس للمنهج النقدي الإستشراقي (Amīn, 2010)،وهذا المنهج أفاد منه جولدستهير (المتوفى 1921) وكانت مدرسته الاستشراقية لها جهودها الكبيرة في هذا الباب من تحقيق المخطوطات إلى كتابة المعاجم الحديثية إلى تصنيف الدراسات، وكان كتابه "دراسات محمدية" مبني على أن السنة ليس لها قيمة ذاتية نفسية بل جاءت من قبل العادات والتقاليد، ثم كتب بعده يوسف شاخت (المتوفى 1969)، كتابه "أصول الفقه المحمدي "الذي جعل السنة النبوية وليدة البيئة والمجتمع الإسلامي وعمل الخلفاء، وأنها ليست أمرا ثبتا في القرن الأول والثاني، وأن الشافعي هو المؤسس لحجيتها.

وأهم حجج المستشرقين في ذلك هي:

أ- عدم سلامة نسخ صحيح البخاري: واعتمدوا في تقرير ذلك على بعض الاختلافات الواردة في نسخ الصحيح، وبنُوا على ذلك وهن الصحيح كلِّه، ومثل هذه الاختلافات نجدها في أكثر النسخ المخطوطة ولا يعني هذا عدم ثبوت الكتاب إلى صاحبه.

ب- الضغط السياسي العباسي هو السبب في تأليف الكتاب: وسيأتي تعقب هذه الشبهة (Amīn, 2010)

4. المبحث الثالث: شبهات المعاصرين في قراءتهم لصحيح البخاري

فمجمل الشبهات التي حامت حول صحيح البخاري من طرف تلك المدارس هي:

1.4. الشبهة الأولى: عدم عصمة البخاري وأنه بشرٌ، ولهذا لا يصح الجزم بصحة شيء من كتابه:

وكان أبو رية من أوائل من دندن على هذه الشبهة واستنسخها عنه من جاء بعده (Abū Riyyah)، ويرد عليها من وجوه:

1.1.4. الوجه الأول: أن العصمة دُفنت مع الأنبياء والرسل، فهل يلزم من ذلك أن كل خبر من غيرهم لا يوثق به، ويكون باطلاً وهذا الاستلزام باطلٌ، فالبشر كلهم يثقون في أخبار تصلهم ويصدقون ذلك، بل يجزمون بها ويبنون عليها حياتهم وقراراتهم، وهذه الشبهة مبنية على مذهب الشك والسفسطة لا غير، فالبخاري نقل أحاديث عمل على تنقيتها دهراً من الزمن، وهي أحاديث قد نقحتها الأمة جيلاً بعد جيلٍ وأمة بعد أمة، وليس مجهوداً شخصياً فقط، وقد عملت الأمة بهذه الأحاديث على اختلاف طبقاتها واختلاف أمكنتها وتناوب أزمنتها. وكل هذا ينقص درجة الغلط فيها ويرفعها لدرجة اليقين ولهذا جزم أهل الفن بصحة هذه الروايات يقيناً.

2.1.4. الوجه الثاني: وجود الغلط اليسير في صحيح البخاري هو دليل على صحته، فالكتاب الذي يحتوي على 7643حديثا، قد انتقد الدارقطني عليه نحواً من 110 حديثاً فقط (Ibn Hajar, 1379h)، مع عدم التسليم بصحة كل هذا النقد، فقال الحافظ: "وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف كما شرحته" (Ibn Hajar, 1379h) فأكثر ما انتقد على البخاري لم يكن لمتون هذه الروايات، بل كان نقداً موجها إلى الصنعة الحديثية، ولهذا كان أكثر ما أنتقد

عليه له ما يعضده ويشهد له خارج الصحيح (Bāhū).

3.1.4. الوجه الثالث: قام البخاري بانتقاء صحيحه من جملة ستة مائة ألف حديث على مدار 16 سنة، وتكرار التنقيح يجعل درجة الوهم فيه قليلة، ثم عرض كتابه على معاصريه، بل كتابه قرأه أهل العلم في زمانه وبعده، وقاموا بتأليف موسوعات علمية كبيرة عليه من مستخرجات ومستدركات وشروحات وغيرها، ولهذا خرج صحيح البخاري عن كونه عمل فرد إلى أنه عمل الأمة سواء التي سبقته فاستفاد منها، أو التي عاصرته فأقرته، أو التي جاءت بعده فنصرته وعضدته.

4.1.4. الوجه الرابع: أن الأمة تلقت هذا الكتاب بالقبول والثناء عليه، قال ابن الصلاح: "وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها، القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول" (Ibn Al-Salāh, 1423h)، وهذا يفيد قطعية أحاديث الصحيح (Fāyiz, 2010).

2.4. الشبهة الثانية: أن البخاري لم يُتم صحيحه (Abū Riyyah):

واستدلوا على ذلك بقول المستملي: "إنتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم عليها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض" (Al-Bājī, 1411h)، وعليه فالموجود بين أيدينا هو مسودةٌ علميةٌ لا غير، فلو عاش البخاري زمناً أطول لنقَّحَ الكثير من كتابه، وهذه من شبهات أبي رية التي تلقَّفها الكثير من الرافضة والمستشرقين (Abū Riyyah)، ويرد على هذه الشبهة من وجوه:

1.2.4. الوجه الأول: أن كلام المستملي يرد على هذه الفرية، فإنه ذكر النقصان في التبويب وليس في الأحاديث ، ولو فرضنا سقوط كل تبويبات صحيح البخاري، فهذا لا تعلق له بصحة الأحاديث لأنها من فهم البخاري للرواية، ونظر البحث والنقد منصب إلى الأحاديث المروية، ولهذا قال الحافظ: "وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ومن تأمل ظفر ومن جد وجد" (Ibn Hajar, 1379h) ولهذا قال المعلمي: "ترك البخاري مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك، وهي ثلاثة أنواع:

الأول أن يثبت الترجمة وحديثاً أو أكثر ثم يترك بياضاً لحديث كان يفكر في زيادته، وأخر ذلك لسبب ما ككونه كان يجب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظفر به حينئذ

الثاني أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مرَّ.

الثالث أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضاً للترجمة لأنه يعني جداً بالتراجم ويضمنها حديثاً وينبه فيها على معنى خفي في الحديث أحمله على معنى خاص أو نحو ذلك. فإذا كان متردداً ترك بياضاً ليتمه حين يستقر رأيه وليس في شيء من ذلك ما يوهم احتمال خلل فيما أثبته. فأما التقديم والتأخير فالاستقرار يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم يتقدم أحد البابين في نسخه ويتأخر في أخرى، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة، ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر. وفي مقدمة الفتح بعد العبارة السابقة (وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جداً)" (Al-Mu'allimī, 1406).

2.2.4. الوجه الثاني: فرض المسألة هو صحة الروايات لا ثبوت التبويبات أو نقصانها، فهذا الاستدلال خارج عن نقطة البحث، ولهذا تعقب المعلمي كلام أبي رية فقال: "قول أبي رية ((قبل أي يبيض)) يوهم احتمال أن يكون في النسخة مالم يكن البخاري مطمئناً إليه على عادة المصنفين، يستعجل أحدهم في التسويد على أن يعود فينقح. وهذا باطل هنا، فإن البخاري حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخاً في حياته، فثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبته فيها" (Al-Mu'allimī, 1406).

3.2.4. الوجه الثالث: أن الفربري سمع الصحيح من البخاري مرتين فقال الفربري: "سمعت الجامع في سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرة أخرى سنة اثنتين وخمسين ومئتين" (Al-

Dhahabī, 1413h)، وفي رواية ثلاث مرات فقال غنجار في تاريخ بخارى سمعت أبا علي الكشاني سمعت محمد بن يوسف الفربري: يقول: "سمع الجامع الصحيح من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين وأربع وخمسين وخمس وخمسين ومائتين" (Ibn Nuqṭah, 1408h)، ولم يذكر أي اختلاف في نسخ الصحيح التي سمعها رغم تعدد السماعات.

3.4. الشبهة الثالثة: أن البخاري كتب صحيحه وفق الضغوط السياسة للدولة العباسية:

وهذه الشبهة من فكر المستشرق جولدتسهير (Amīn, 2010)، وتلقَّفها عنه بعض الرافضة، وحجتهم في ذلك خلو الكتاب من فضائل خلقاء بني أمية والكثير من فضائل أهل البيت، فكان الكتاب موجه سياسياً ولهذا لا يُمكن الوثوق بصدقه وصحة حديثه، والرد على ذلك يكون من وجوه:

1.3.4. الوجه الأول: أن الإمام البخاري بوب في صحيحه قائلا: "باب ذكر معاوية" (Al-Bukhārī, 1422h)، فقال الحافظ: " عبر البخاري في هذه الترجمة بقوله:" ذكر" ولم يقل "فضيلة" ولا "منقبة" لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصحبة دالة على الفضل الكثير، وقد صنف ابن أبي عاصم جزءا في مناقبه وكذلك أبو عمر غلام ثعلب وأبو بكر النقاش وأورد ابن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكروها، ثم ساق عن إسحاق بن راهويه أنه قال: لم يصح في فضائل معاوية شيء، فهذه النكتة في عدول البخاري عن التصريح بلفظ منقبة اعتمادا على قول شيخه لكن بدقيق نظره استنبط

ما يدفع به رؤوس الروافض" (Ibn Hajar).

2.3.4. الوجه الثاني: الوارد عن البخاري عدم تقربُه من الولاة، فقال بكر بن منير: "بعث الأمير خالد ابن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن أحمل إلي كتاب "الجامع " و "التاريخ" وغيرهما لأسمع منك. فقال لرسوله: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس. فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري. وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار " فكان سبب الوحشة بينهما هذا" (Al-Dhahabī, 1413h).

3.3.4. الوجه الثالث: أن البخاري نفسه روى عن بعض الصحابة من بني أمية كعثمان بن عفان فروى عنه 9 أحاديث (Ibn Hajar, 1379h)، وأبي سفيان بن حرب فروى عنه حديث واحد (Ibn Hajar, 1379h)، ومعاوية بن أبي سفيان وروى عنه 8 أحاديث (Ibn Hajar, 1379h)، وأما غيرهم من ملوك بني أمية فروى عن مروان بن الحكم وعمر بن عبد العزيز وأما غيرهم من أمراء آل بني أمية فروى عن سعيد بن عمرو بن العاص وابنه إسحاق، وبخلاف ذلك فلم يرو لأحد من خلفاء بني العباس ولا أمرائهم وقادة جيوشهم المشهورين.

4.4. الشبهة الرابعة: أن الجامع الصحيح انتقد من أهل الحديث كالدارقطني وغيره (Abū Riyyah):

ومثل هذا يُبطل حجية الاستدلال بالصحيح (Abū Riyyah)، ويُتعقب على هذه الشبهة من وجوه:

1.4.4. الوجه الأول: أن عدد الأحاديث المنتقدة على البخاري قليلةٌ بالنظر إلى كثرة أحاديث الصحيح، فقال ابن الصلاح: "هي أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل الشأن" (Ibn Al-Salāh, 1423h)، وأحصى الحافظ هذه الأحاديث وأجاب عنها في فصلٍ خاصٍ، فقال: "قبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى (Ibn Hajar, 1379h) ثم وضح وجه التعقب فيها، ثم قال: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر" (Ibn Hajar, 1379h)، فهذا القليل المنتقد لا يؤثر في أصل صحة الكتاب لأن غالبه صحيح.

2.4.4. الوجه الثاني: النقد الموجه لهذه الروايات لم يكن لصحة أصل الحديث بل كان موجهاً من جهة الصنعة الحديثية، ولهذا قال أحمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم و تبعهم على بصيرة من الأمر: إن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف

أحد فيها، فلا يهلونك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة" (Shākir, 1435h).

3.4.4. الوجه الثالث: أن النقد الحديثي له أصوله التي ذكرها أهل الفن، فأما النقد الذي يريده بعض المعاصرين بحيث تكون قواعد النقد دون ضوابط واضحة المعالم فهذا لا يمكن أن ينصب كنقدٍ بل هو أقرب إلى الدفع بالصدر وقديماً، قال الحافظ: " فإذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية" (Ibn Hajar, 1379h).

5. المبحث الرابع: صور لنقد المدارس المعاصرة لأحاديث صحيح البخاري

هذه المدارس المعاصرة لم تقتصر على الشبهات القادحة في أصل ثبوت صحيح البخاري، بل وجهت سهامها إلى الطعن في الأحاديث التي تعارض توجهاتها العقدية والفكرية، فجعلوا أصول مذهبهم هو الأصل الذي تحاكم إليه أحاديث البخاري، وعرضوا أحاديث الجامع الصحيح على تلك الأصول فما وافقها كان صحيحاً وإلا كان باطلاً، ومن أمثلة نقدهم لأحاديث البخاري ما يلي:

1.5. المثال الأول: قال جولدتسهير: "ويميل النساخ المتحيزون في عدم اهتمامهم بقضايا السلالة والنسب إلى رغبتهم في ترك الأسماء، وشيخ البخاري قال: عندما وصل إلى الكلمة الناقصة في نص محمد بن جعفر أي نصه يوجد بياض، وقد زود البخاري هذه الكلمات

في نصه ولكن المفسر للحديث فهم هذا كما لو أن كلمة (بياض) تأتي بعد أبي وبذلك يجعل النبي يلعن عائلة أبي بياض (الحاشية القسطلاني ج9 ص 14)" (Amīn, 2010) فاستشكل جولدتسهير قول شيخ البخاري في الحديث، وصار الحديث (إن آل أبي بياض) وبذلك يكون النبي صلى الله عليه وسلم يلعن آل أبي بياض، وبهذا المثال جعل جولدتسهير وقوع الخلل فيكل أحاديث صحيح البخاري، ويرد على هذه الشبهة بوجوه:

1.1.5. الوجه الأول: أن الحديث يدل على الأمانة البالغة عند الإمام البخاري الذي روى الحديث على ما سمعه من شيخه، ولم يتدخل فيه.

2.1.5. الوجه الثاني: بالرجوع إلى المصدر الذي أحال إليه، فقال القسطلاني: "(بياض) بالرفع على الصواب أي موضع أبيض بغير كتابة وضعف الجر إذ يكون المعنى في كتاب محمد بن جعفر أن آل أبي بياض لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها أبو بياض فضلا عن قريش" (Al-Qasṭalānī, 1323h)، فظهر أن جولدستهير لم يكن أميناً في نقله فقد بيَّن القسطلاني أن ذكر كلمة "بياض" مرفوعةٌ لا منصوبةٌ أي وجود فراغ في المتن، وجعله جولدتسهير مندرجٌ في المتن، وبنى عليه وقوع التحريف في الصحيح.

3.1.5. الوجه الثالث: قد بيَّن شراح الحديث البياض، فقيل الحكم بن أبي العاص، وقيل بنو أمية، وقيل

أبو طالب كما جمع ذلك الحافظ مطولاً (Ibn Hajar)، فظهر وهنُ هذا المثال.

2.5. المثال الثاني: ذهب الحداثيون إلى تضعيف روايات كثيرة في صحيح البخاري بناءً على أصولهم النقدية، ومن ذلك:

أ- أحاديث الأخبار بالغيب: فقال محمد شحرور: "الأحاديث التي تتحدث عن الفتن والمهدي والدجال ثم الموت وعذاب القبر فالحشر والنشر والجنة والنار تجاوزت المئات إلى الألوف ونحن نطويها دون حساسية أو أسى" (Shahrūr, 1420h)، وهذا التضعيف راجعٌ لأصولهم الفكرية التي تعطي للعقل سلطة النقد دون الرجوع الى صحيح النقل، بناءً على قناعتهم من وقوع التعارض بين العقل والنقل، والأمر ليس كذلك فلا تعارض بين نقل صحيح وعقل صريح.

ب- عدم صحة الأحاديث القدسية: لأن القرآن قادرٌ على ذكرها فلماذا تذكر في غيره (Shahrūr, 1420h)، ولما ذكر شحرور مثالا على ذلك طعن في حديث "يا آدم اخرج بعث النار" (Al-Bukhārī, 1422h)، بحجة أن آدم بشرٌ، وليس له أن يخرج بعثا للجنة أو النار، ولم يضبط الفرق بين طاعة الله من آدم بإخراجه بعث النار الذي هو طاعة لله، وبين فصله بين العباد الذي هو وصف الله.

3.5. المثال الثالث: بناءً على ما قرره العقلانيون من قواعد في التعامل مع السنة فإنهم طعنوا في أحاديث صحيح البخاري التي لم توافق نظرهم ووصفوا أحاديث الصحيح المتعلقة بأخبار الأمم قبلنا، وأحاديث الفتن والملاحم آخر الزمان أو حتى أحاديث اليوم الآخر، بأنها إسرائيليات أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم من بحيرا الراهب لما التقاه، أو أخذها أبو هريرة من كعب الأحبار، كحديث الشمس والقمران مكوران يوم القيامة، وخروج يأجوج ومأجوج (Abū Riyyah). ومعلومٌ وهنُ هذه الشبهة، وأن عدد الروايات التي سمعها أبو هريرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الأصل في الرواية ولم يكن مدلسا، ولهذا قال المعلمي: "هذه مكيدة مهولة يكاد بها الإسلام والسنة، اخترعها بعض

المستشرقين – فيما أرى – ومشت على بعض الأكابر وتبناها أبو رية وارتكب لترويجها ما ارتكب – كما ستعلمه – وهذا الذي قاله هنا رجم بالغيب، وتظن للباطل، وحط لقوم فتحوا العالم ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلى أسفل درجات التغفيل، كأنهم رضي الله عنهم لم يعرفوا النبي صلى الله عليه وسلم ودينه وسنته وهديه، فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه. وقد ذكر أبو رية في مواضع حال الصحابة في توقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يتيقن صدقه وإيمانه وطول صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، فهل تراهم مع هذا يتهالكون على رجل كان يهوديا فأسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم بسنين، فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يفسد دينه؟" (Al-Mu'allimī, 1406).

4.5. المثال الرابع: معارضة أحاديث الصحيح بدعوى معارضة العقل:

أ- حديث سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم (Al-Bukhārī, 1422h): فكان النظام المعتزلي من أوائل من طعن فيه (Ibn Qutaybah, 1393h)، ثم توارد على ذلك الكثير من المعتزلة وغيرهم وتعقبهم الحافظ ابن حجر (Ibn Hajar)، ثم عاد المعاصرون من المدرسة العقلانية لإنكاره كمحمد عبده ورشيد رضا ووافقهم الكثير من المعاصرين بدعوى معارضته للعصمة النبوية والأمر ليس كذلك، كما وضح ذلك الكثير من المعاصرين عدم المنافاة بين العصمة وهذا السحر الذي وقع، وأن السحر كان خاصاً بأن يُخيل اليه أنه كان يأتي أهله وهو لم يكن يأتيهم (Al-Shirbaynī, 1424h).

ب- حديث سجود الشمس تحت العرش (Al-Bukhārī, 1422h): فردَّه رشيد رضا وطعن فيه (Riḍā) ، ثم تتابع على ذلك غير واحد بدعوى معارضة العقل والحس وأن الشمس لا تسجد تحت العرش، بل هي ترى طول اليوم في مكان دون مكان لا غير،

والجواب عن هذه الشبهة أن الأصل ألا يعارض الحديث بمثل هذا النظر، فقال العراقي: "وما مستند العادلين عنه إلا كلام أهل الهيئة ولا يجوز اعتماد قول غير الأنبياء في الأخبار عن المغيبات فكيف وقد عارضه كلام أصدق الخلق وأعرفهم بربه وبأحوال الغيب" (Al-'Irāqī, 1420h)، وتفسير ثم السجود من الشمس لا يكون مماثلاً لصفة سجود البشر، فقال ابن عاشور: "قد جعل الموضع الذي ينتهي إليه سيرها هو المعبر عنه بتحت العرش وهو سمت معيّن لا قبل للناس بمعرفته، وهو منتهى مسافة سيرها اليومي، وعنده ينقطع سيرها في إبان انقطاعه وذلك حين تطلع من مغربها" (Ibn 'Ashūr, 1417h)، والذي يمكن أن يستفيده المسلم أن إنقياد الشمس التام لله تعالى وخضوعها له قال المعلمي: "ومهما يكن هذا السجود فإنه يدل على الانقياد التام، والشمس منقادة لأمر ربها أبدا، وانحطاطها في رأي العين إلى أسفل أجدر بأن يسمى سجودا، والمأمور يعمل إذا انقاد، وشأنه الانقياد دائما، فشأنه عند توقع أن يؤمر بتركه أن يستأذن" (Al-Mu'allimī, 1406h).

6. الخاتمة:

مِمَّا سبق تظهر **النتائج** التالية:

1. تعدد المدارس المعاصرة الطاعنة في صحيح البخاري، ومع اختلاف مشاربها وأصولها الفكرية فهي متفقة على عدم الاعتداد بصحيح البخاري، والطعن في أحاديثه.

2. أن حجج هذه المدارس في طعنهم في صحيح البخاري، لم تُبن على منهجٍ علميٍّ واضحٍ، فكان أغلب هذه الحجج عبارة عن تجميع ضعيف لبعض الشبه التي ردَّ عليها أهل

الحديث قديماً، وهذا بخلاف المنهج العلمي عند أهل الحديث المبني على أسس علمية واضحة المعالم.

3. أن هذه المدارس تبني على بعض الأمثلة الواهية قواعداً وضوابطاً للنقد، ومثل هذا يدل على وهن هذه الطعون فقواعد النقد لا بدَّ أن تُبنى على أمثلة صحيحة وكثيرة، ثم بدل أن تعرض أصولها على أحاديث السنة قامت بالعكس، فعرضت أحاديث السنة على أصولها.

4. ضعف ووهن نقد مدرسة المستشرقين لصحيح البخاري، مع عدم تفعيلهم لأصول النقد الحديثي.

ومُجمل **التوصيات**:

1. العمل على تكثيف الدراسات البحثية الاستقصائية حول المدارس المعاصرة الطاعنة في صحيح البخاري.

2. من المهم إبراز جهود المحدثين المعاصرين في بيان وهن طعن هذه المدارس، وجمعها في موسوعات علمية متكاملة.

3. حتمية السعي لإنشاء مركز علمي عالمي لرصد القراءات المعاصرة للسنة ومواجهتها.

REFERENCES

Abū Riyyah, Muhammad. *Aḍwā ‘Alā Al-Sunnah Al-Muhammadiyyah*. Cairo. Dār Al-Ma’ārif.

Abū Shuhbah, Muhammad Bin Muhammad. 1406h. *Al-Difā’ ‘An Al-Sunnah.* Cairo. Majma’ Al-Buhūth Al-Islāmiyyah.

Al-A’żamī, Muşţafā. 1400h. *Dirāsāt Fī Al-Hadīth Al-Nabawī Wa Tārīkh Tadwīnihi.* Beirut. Al-Maktab Al-Islāmiyyah.

Al-Bājī, Sulaymān Bin Khalaf. 1411h. *Al-Ta’dīl Wa Al-Tajrīh.* Morocco. Wizārat Al-Awqāf Al-Maghribiyyah.

Al-Bukhārī, Muhammad Bin Ismā’īl. 1422h. *Al-Jāmi’ Al-Sahīh*. Beirut. Dār Tawq Al-Najāh.

Al-Dhahabī, Muhammad Bin Ahmad. 1413h. *Siyar A’lām Al-Nubalā*. Beirut. Muassasat Al-Risālah.

Al-’Irāqī, ‘Abdulrahīm Bin Al-Husayn. 1420h. *Tarh Al-Tathrīb*. Beirut. Dār Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Al-Khaţīb Al-Baghdādī, Ahmad Bin ‘Alī. 1422h. *Tārīkh Baghdād.* Beirut. Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Mişrī, Anas Sulaymān. 2010. *Al-Munţalāqat Al-Fikriyyah Wa Al-’Aqadiyyah ‘Inda Al-Hadithiyīn Li Al-Ta’n Fī Al-Sahīhayn*. Bahth Muqaddam Li Mu’tamar Nuşrat Al-Sahīhayn. Kulliyat Al-Shari’ah Al-Urdūniyyah.

Al-Mu’allimī, ‘Abdulrahmān Bin Yahyā. 1406. *Al-Anwar Al-Kāshifah*. Beirut. Al-Maktabah Al-Salafiyyah.

Al-Qasţalānī, Ahmad Bin Muhammad. 1323h. *Irshād Al-Sārī*. Egypt. Al-Maţba’at Al-Amiriyyah.

Al-Riđawī, Murtađī. 1418h. *Ma' Rijāl Al-Fikr Fī Al-Qāhirah*. Beirut. Dār Al-Irshād.

Al-Sabā'ī, Muşţafā. 1402h. Al-*Sunnah Wa Makānatuhā Fī Al-Tashrī' Al-Islāmī.* Beirut. Al-Maktab Al-Islāmiyyah.

Al-Salūm, Ahmad Fāris. *Risālat Fī Al-Radd 'Alā Nuskhat Minjānan*. Riyāđ. Dār Al-Alūkah.

Al-Shirbaynī, 'Imād Al-Sayyid. 1424h. *Radd Shubhāt Hawl 'Işmat Al-Nabī* ﷺ. Cairo. Maţābī' Al-Sahafiyyah.

Al-Zaghīr, Luţfī Bin Muhammad. 2010. *Intiqādāt Al-Shī'ah Al-Mu'āşirīn Lilşahīhayn*. Bahth Muqaddam Li Mutamar Nuşrat Al-Sahīhayn. Kulliyat Al-Shari'ah Al-Urdūniyyah.

Amīn, 'Umar Muhammad. 2010. *Al-Munţalaqāt Al-Fikriyyah Wa Al-'Aqadiyyah Limadāris Al-Ta'n Fī Al-Sahīhayn Al-Mustashriq Jūldtashir Wa Al-Ta'n Fī Al-Bukhārī.* Bahth Muqaddam Li Mu'tamar Nuşrat Al-Sahīhayn. Kulliyat Al-Sharī'ah Al-Urdūniyyah.

Bāhū, Muşţafā. *Al-Ahadīth Al-Muntaqidah 'Alā Al-Sahīhayn*. Tanţā. Dār Al-Diyā.

Dhīb Al-Naşr, Aşr Muhammad. *Al-Munţalaqāt Al-Fikriyyah Wa Al-'Aqadiyyah Li Madāris Al-Ta'n Fī Al-Sahīhayn Al-Fikr Al-I'tizālī.*

Fāyiz, Sālih. 2010. *Talaqqī Al-Ummah Li Al-Sahīhayn Bi Al-Qabūl*. Bahth Muqaddam Li Mu'tamar Nuşrat Al-Sahīhayn. Kulliyat Al-Shari'ah Al-Urdūniyyah.

Hājī Khalīfah, Muşţafā Bin 'Abdillah. 1941. *Kashf Al-Zunūn*. Baghdād. Dār Al-Muthnā.

Hamīd, Ahmad Muhammad. *Kitābat Al-Hadīth Bayn Al-Nahy Wa Al-Idhn.* Al-Madīnah Al-Nabawiyyah. Majma' Al-Malik Fahad.

Ibn Al-Salāh, ‘Uthmān Bin ‘Abdilrahmān. 1423h. *Ma’rifat ‘Ulūm Al-Hadīth*. Beirut. Dār Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Ibn ‘Ashūr, Muhammad Al-Tāhir. 1417h. *Al-Tahrīr Wa Al-Tanwīr*. Tūnīsia. Dār Sahnūn.

Ibn Hajar, Ahmad Bin ‘Alī. *Fath Al-Bārī.* Beirut. Dār Al-Ma’rifah.

Ibn Hajar, Ahmad Bin ‘Alī. 1379h. *Hady Al-Sārī*. Beirut. Dār Al-Ma’rifah.

Ibn Hibbān, Muhammad. 1414h. *Sahīh Ibn Hibbān*. Beirut. Dār Al-Risālah.

Ibn Nuqţah, Muhammad Bin ‘Abdilghanī. 1408h. *Al-Taqyīd Li Ma’rifat Ruwāt Al-Sunan Wa Al-Asānīd*. Beirut. Dār Al-Kutub Al-’Ilmiyyah.

Ibn Qutaybah, ‘Abdullah Bin Muslim. 1393h. *Ta’wīl Mukhtalif Al-Hadīth*. Beirut. Dār Al-Jīl.

Mazrū’ah, Mahmūd Muhammad. *Shubhāt Al-Quraniyīn Hawl Al-Sunnah.* Al-Madīnah Al-Nabawiyyah. Majma’ Al-Malik Fahad.

Namūdhaj. 2010. Baht Muqaddam Li Mu’tamar Nuşrat Al-Sahīhayn. Kulliyat Al-Sharī’at Al-Urdūniyyah.

Riđā, Rashīd. *Majallat Al-Manār*. Cairo. Dār Al-Manār.

Shahrūr, Muhammad. 1420h. *Nahw Uşūl Jadīdah Li Al-Fiqh Al-Islāmī*. Dimashq. Al-Amālī Li Al-Tibā’ah Wa Al-Nashr.

Shākir, Ahmad. 1435h. *Tahqīq Al-Bā’ith Al-Hathīth Ikhtişār ‘Ulūm Al-Hadīth.* Riyāđ. Dār Al-Ajhūrī.